منظمة التعاون الإسلامي
ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION
ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

المؤتمر الدولي عن المرأة في الإسلام
المكانة والتمكين
جدة ٦-٨ نوفمبر ٢٠٢٣

المحاضرون، والملخصات

الجلسة الأولى: مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام

مدير الجلسة

الأستاذ عبد الوهاب الشهري

مساعد الأمين العام للاتصال المؤسسي برابطة العالم الإسلامي، وأمين عام مجلس المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف، إعلامي ومذيع وإعلامي سعودي، مقدم برنامج "بالتي هي أحسن" على قناة أم بي سي، له العديد من المساهمات في القضايا الفكرية، وقضايا الحوار بين الأديان. حاصل على شهادة الماجستير في الاتصال الجماهيري من الولايات المتحدة الأمريكية.

الجلسة الأولى: مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام

المتحدث الأول: معالي السيدة ريتنو مارسودي، وزير ة خارجية جمهورية اندونيسيا

وزيرة خارجية جمهورية اندونيسيا منذ عام ٢٠١٤، وهي أول امرأة إندونيسية تتولى هذا المنصب. شغلت منصب سفيرة إندونيسيا في هولاندا، والنرويج، وآيسلاندا. كما عملت كمديرة قسم أمريكا وأوروبا في الخارجية الإندونيسية. تخرجت في جامعة غادجا مادا في تخصص العلاقات الدولية، حاصلة على وسام الاستحقاق الملكي النرويجي والعديد من التكريمات الدولية الأخرى.

لما الحاجة للحديث عن حقوق المرأة في الإسلام الآن؟

في ظل التطورات التي تشهدها دول العالم الإسلامي، والتي كانت لها بالغ الأثر على وضع المرأة المسلمة، حيث نالت في الكثير من المجتمعات حقوقها التي نص عليها الإسلام وباتت عنصرا مهما في عملية البناء والتنمية في مجتمعها، وما حضور هذا العدد من الرئيسات والوزيرات والناشطات المسلمات في هذا المؤتمر إلا دليل على هذا التطور الكبير، إلا أنه ومع هذا الوضع الإيجابي لا نزال نجد أنفسنا في القرن الحادي والعشرين في حاجة ماسة إلى مناقشة قضايا حقوق المرأة في الإسلام، نظرا للتباين الشديد الذي ميّز تطوير سياسات تمكين المرأة في مختلف الدول والمجتمعات المسلمة، فبينما نالت حقوقها ومنذ عقود مبكرة جدا في مجتمعات، تأخرت هذه الحقوق في مجتمعات أخرى، بل شهدت حقوقها انتكاسات باتت توحي أن مسيرتنا من أجل الدفاع عن حقوق المرأة المسلمة لم تتحرك من مكانها، لقد عادت قضية تعليم المرأة إلى حيز النقاش مجددا بعد أن كنا نعتقد أن عالمنا الإسلامي قد طواها وتجاوزها منذ عقود، كما بات حقها في العمل، والمشاركة في الحياة العامة محل تساؤل في بعض المجتمعات المسلمة في الآونة الأخيرة، فضلا عن قضية زواج القاصرات وختان البنات وغيرها من العادات الاجتماعية المستحكمة في بعض المجتمعات المسلمة ولم تنل منها سياسات التحديث والتطور شيئا بعد. إن تعاليم الإسلام وقيمه واضحة وجلية في تمكين المرأة ومنحها كافة حقوقها لذلك نجتمع اليوم لإعادة التذكير بها وتوضيح الفروق بينها وبين العادات الاجتماعية الخاطئة.

المتحدث الثاني: معالي الدكتور سامي بن محمد الصقير

عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٢٠. محاضر بكلية الشريعة بجامعة القصيم، ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في محافظة عنيزة. وعضو مجلس الإدارة في مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. حاصل على شهادة الدكتورة في الفقه من المعهد العالي للقضاء عام ٢٠٠٢، له ما يزيد على ١١ كتابا في مجالات الفقه والأصول والقضاء.

التأصيل الشرعي لمكانة المرأة وحقوقها في الإسلام

لقد كرم الإسلام المرأة وأعلى من شأنها، وهو تكريم ينبئ بمكانة هذا الدين وأسبقيته في تكريم الإنسان وخصوصا المرأة بين الأمم، فقد نظر الإسلام إلى الرجل والمرأة بعدم التفرقة في كل الشؤون العامة ما لم يأتِ فيه تخصيص للاختلاف البيولوجي، فلا خلاف في العقيدة الإسلامية، ولا خلاف في مسائل العبادات إلا في مسائل يسيرة نظر فيها الشارع الحكيم إلى المرأة فيها نظرة رحمة ورأفة فخفف عنها، أما في المعاملات لا يوجد إلا النادر اليسير، ومرده إلى اختلاف الطبيعة أيضًا، أما الميراث فإن للمرأة حالات ترث فيها مثل الرجل وضعف حقه وحالات أخرى ترث فيها نصف حقه، وكل ذلك لحكم عظيمة ولطائف دقيقة، لا يعلمها إلا من سعى في فهم الكتاب والسنة فهمًا صحيحًا، فالمرأة شقيقة الرجل، لها في هذا المجتمع كل التقدير والاحترام، أُمًّا وزوجة وأختًا وابنة وذات قربى وذات حق. تسعى هذه المداخلة لتوضيح الأسس القرآنية والحديثية لمكانة المرأة في الإسلام، وتحاول رسم ملامح التشريع الإسلامي والأسس التي قامت عليها كافة التشريعات الإسلامية في قضايا المرأة.

المتحدث الثالث: معالي الدكتور قطب مصطفى سانو

الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي. شغل منصب وزير دولة للشؤون الدبلوماسية برئاسة الجمهورية في جمهورية غينيا، والمستشار الدبلوماسي لرئيس جمهورية غينيا، كما شغل منصب وزير التعاون الدولي، ووزير الشؤون الدينيَّة بجمهورية غينيا. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة الزيتونة، تونس. ودكتوراه في أصول الفقه من الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا والدبلوم العالي في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية من الجامعة نفسها. له العشرات من الكتب في الفقه وأصوله والصيرفة الإسلامية .

مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام بين النصوص والتطبيق

من نافلة القول إنَّ المرأة في الإسلام تحظى بمكانة سامية، ومنزلة عالية، ذلك لأنَّها هي الأم الحنون، والأخت الوَقُور، والزوجة الودود، والبنت الأَلُوف، وهي أصل الحياة، ومنبع السعادة، وعماد السكن، وأسُّ الرحمة، وأساس التنمية والرفاهة .

وسعيًا إلى تمكينها من القيام بما أنيط بها من مسؤوليات جسام، ووظائف عظام، فقد تكفلت نصوصٌ محكماتٌ واضحاتٌ من الكتاب الحكيم والسنَّة النبويَّة الشريفة ببيان واجباتها الشرعيَّة والحضاريَّة المماثلة للواجبات المفروضة على شقيقها الرجل في مجال العبادات، والمعاملات، والعمران البشريِّ، كما عنيت تلك النصوص بتسليط الضوء على حقوقها الموازية للحقوق الممنوحة لشقيقها الرجل في مجال الفكر، والتعليم، والتربية، والثقافة، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة .

توضح هذه الورقة النصوص الدينية الناصة على حقوق المرأة وتحليل آليات تطبيقها في تمكينها من حقُّها في التَّعليم بشقَّيه الدينيِّ والدنيويِّ، وبجميع مراحله، وحقُّها في العمل ، وحقُّها في التملُّك والامتلاك والاستقلال الماليِّ، و العيش الكريم معزَّزةً ومكرَّمة ومصونةً من الامتهان والابتذال والعنف، وحقُّها في الأمن والأمان والسلامة في نفسها، وسمعتها، و اختيار شريك حياتها ومستقبلها، وحقُّها في المشاركة الفاعلة والدائمة في الحياة الفكريَّة، والأنشطة الاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والثقافيَّة، والرياضيَّة، والترفيهيَّة، و تحمُّل المسؤوليَّات السياسيَّة والقياديَّة والرياديَّة، جنبًا إلى جنبٍ مع شقيقها الرجل، وذلك وِفْقًا لتعاليم الإسلام السمحة، وتشريعاته المرنة الواسعة الصالحة لكلِّ زمان ومكان.

المتحدث الرابع: معالي الدكتورة زليخة قمر الدين

قاضية في المحكمة الشرعية بولاية ترينغانو بماليزيا منذ عام ٢٠١٧، وأستاذة بالمعهد العالمي للحضارة الإسلامية بماليزيا، عضوة في المجلس الاستشاري للمرأة بمنظمة التعاون الإسلامي، والمديرة السابقة للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. حاصلة على شهادة الدكتوراه في القانون المقارن من جامعة لندن. حاصلة على وسام الفارس القائد (داتو سري) من سلطان ولاية سلانجور بماليزيا. لها العديد من المساهمات العلمية من مقالات وكتب في مجال القانون والشريعة الإسلامية.

الأهلية القانونية للمرأة في الإسلام وحقوقها في التصرف والتعاقد والميراث والتملك

في إطار السعي لتمكين المرأة من خلال تدابير مختلفة على مستوى العالم، أدخلت مجتمعات مختلفة إصلاحات قانونية على مر القرون، ولكن لا تزال هناك قيود وثغرات كبيرة، ولا يزال التصور العام قائما بشأن عدم المساواة في الوصول إلى الحقوق ومحدودية الفرص المتاحة للمرأة في سعيها للحصول على حقوق الملكية والتصرف. إن الديناميكيات الحديثة التي تقوم عليها حقوق ملكية المرأة والنضال المستمر من أجل تأمين هذه الحقوق داخل بعض المجتمعات، تؤدي إلى وجهتي نظر قاصرتين، فبينما يعتقد الرأي الأول أن حقوق المرأة في الملكية مقيدة ومحدودة بشكل مفرط بسبب القيم والعادات الاجتماعية، فإن الرأي الثاني يدعو الى اتباع نهج ما بعد الحداثة، الذي يميل إلى الانجذاب نحو تحرير المرأة المسلمة في العصر الحديث بعيداً عن التعاليم الدينية. وفي ظل هذه الخلفية، تسعى هذه الورقة إلى معالجة ثلاث قضايا ذات صلة على النحو الآتي:

١. ما هي حقوق الملكية الأخرى التي يمكن للمرأة المسلمة اكتسابها بخلاف الميراث؟

٢. كيفية التغلب على العقبات والقيود التي تعوق التنفيذ الكامل لحقوق الملكية للمرأة المسلمة

٣. كيف يمكن بناء تقدير متوازن للمبادئ الإسلامية كأدوات ضغط من أجل التفسير الإيجابي في العصر الحديث

وتختتم هذه الورقة بالتركيز على الأهلية القانونية للمرأة؛ والذي يشمل حق المرأة في التصرف وإبرام العقود والميراث وحقوق حيازة الأموال والتصرف فيها في الإطار الشرعي. وتدعو إلى اتخاذ مبادرات مهمة تشمل إعادة صياغة السياسات وتقييم العملية الحالية ووضع التدابير لدعم المساعي نحو حصول المرأة المسلمة على حقوق الملكية مع التركيز على الإصلاحات القانونية لتسهيل ذلك الأمر.

الجلسة الأولى: مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام

المتحدث الخامس: معالي الدكتورة نهلة الصعيدي

مستشارة شيخ الأزهر لشؤون الوافدين، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ الأزهر الشريف. عميدة كلية العلوم الإسلامية للوافدين، ورئيسة مركز تطوير تعليم الطلاب الوافدين، ورئيسة البرنامج الدولي لإعداد المعلمين غير الناطقين باللغة العربية. حاصلة على شهادة الدكتوراه في البلاغة والنقد، ولها العديد من الكتب في اللغة العربية والنقد الأدبي.

دور الفتوى في تأكيد مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام

إن العلاقة بين الفتوى وتمكين المرأة من حقوقها علاقة وثيقة، لا تحتمل اللبس أو التحريف، فلم تكن المرأة لتتمكن من الحصول على حقها في التعليم، أو العمل، أو الانتخاب، أو التملك، أو حقها في الشورى، دون فتاوى تؤيد ذلك، وما كان المجتمع ليسمح لها بالحصول على تلك الحقوق إلا بعد إصدار الفتاوى المعاصرة التي مكنتها من حقوقها المذكورة، وبفضل هذا التشريع نالت كل حقوقها. إن حقوق المرأة وإن كانت مضمونة في نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة القولية والعملية إلا أن العصور الماضية التي تدحرجت فيها المجتمعات المسلمة بداية من القرن الخامس عشر الميلادي في فترة من التراجع الحضاري، أدت إلى ضمور وتراجع وهج حقوق المرأة في المجتمعات المسلمة، بل وسادت الأعراف والتقاليد وسطوة الذكور على حقوقها، فاختفت المرأة من المدارس وحلق العلم، وميادين العمل والتجارة والسياسة، ولم يكن من الممكن أن تستعيد المرأة دورها الذي لعبته في قرون الإسلام الأولى إلا عبر عملية اجتهاد جديدة لقراءة وفهم النصوص الدينية الصريحة، وإصدار الفتاوى الحديثة التي تعري انحراف العادات والتقاليد الهاضمة لحقوقها، وتعود بفهم هذه النصوص إلى صفائها ونقاوتها، لذلك اجتهدت المجامع الفقهية والمراجع العلمية والمؤسسات التعليمية في عملية مراجعة شاملة للنصوص الدينية السمحة المتعلقة بقضايا المرأة لإعادة قراءتها وفهمها وتحديث ممارسات المجتمعات المسلمة وفقها.

الجلسة الثانية: المرأة المسلمة بين التعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية

مدير الجلسة

معالي الدكتور قطب مصطفى سانو

الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي. شغل منصب وزير دولة للشؤون الدبلوماسية برئاسة الجمهورية في جمهورية غينيا، والمستشار الدبلوماسي لرئيس جمهورية غينيا، كما شغل منصب وزير التعاون الدولي، ووزير الشؤون الدينيَّة بجمهورية غينيا. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة الزيتونة، تونس. ودكتوراه في أصول الفقه من الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا والدبلوم العالي في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية من الجامعة نفسها. له العشرات من الكتب في الفقه وأصوله والصيرفة الإسلامية .

الجلسة الثانية: المرأة المسلمة بين التعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية

المتحدث الأول: معالي السيدة سيدا بامبا

أول امرأة تشغل منصب وزيرة الطاقة والمعادن والتطوير في كافة القارة الافريقية، وثاني امرأة افريقية تشغل منصب وزيرة المالية والتخطيط. عملت كوزيرة للمساواة بين الجنسين والعمل والتنمية الاجتماعية. وناشطة افريقية في حقوق تعليم المرأة. شغلت العديد من المناصب في البنوك الأوغندية، وهي عضوة في اللجنة الاستشارية النسائية لرئيس البنك الإسلامي للتنمية، ورئيسة مجلس إدارة بنك شرق افريقيا للتنمية. تلقت تعليمها في كل من بريطانيا واليونان، وأوغندا. توجت بلقب أفضل وزيرة مالية في افريقيا أثناء إشرافها على وزارة المالية .

تعليم المرأة بين التشريع الإسلامي والعادات والتقاليد الاجتماعية

تستعرض هذه الورقة عرضاً مفصلا للتفسيرات المتعددة الأوجه لمفهوم "التعليم" كما يراه العديد من العلماء والفلاسفة على مر الزمن. حيث تناقش هذه الورقة ثلاث مفاهيم أساسية وهي: ١) التعليم كوسيلة لنقل التراث الثقافي والمجتمعي عبر الأجيال المتعاقبة، بما يضمن الاستمرارية الثقافية. ٢) التعليم كمزيج معقد من التراث والأدوات، يمنح الأفراد القدرة على الاستيعاب والمساهمة بفعالية في مجتمعهم. ٣) النظر إلى التعليم باعتباره حافزاً قوياً للتطور المجتمعي. كما تستعرض الورقة مقارنةً دقيقة بين المبادئ الإسلامية المتعلقة بتعليم المرأة والتقاليد والعادات الاجتماعية السائدة. حيث يتبين من خلال ذلك الجوهر التقدمي للتعاليم الإسلامية، التي تدعم تمكين المرأة واكتسابها حقوقها ومعرفتها، على النقيض من بعض التقاليد الراسخة، المتأثرة بالآليات الاجتماعية والثقافية التي تقيم أحيانًا حواجز تعيق الجهود المبذولة نحو تطوير تعليم المرأة.

كما سيتم التطرق إلى التحديات الجمة التي تواجه المرأة في سعيها للتعليم. وتتراوح هذه التحديات من الأعراف المجتمعية المتجذرة والعوائق الاقتصادية إلى المفاهيم الخاطئة السائدة المحيطة بالشعائر الدينية. ومع ذلك، فإن البحث يبعث على التفاؤل، ويسلط الضوء على عدد كبير من الفرص التي يمكن أن تتحقق عندما تتوافق التعاليم الإسلامية بشكل متناغم مع التطلعات التعليمية .

الجلسة الثانية: المرأة المسلمة بين التعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية

المتحدث الثاني: معالي الدكتور أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ورئيس لجنة الثقافة والتكنولوجيات الحديثة، وعضو المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، وأستاذ سابق في جامعة القاضي عياض بالمغرب، والجامعة الإسلامية بروتردام بهولندا، وجامعة شيكاغو، وجامعة مانيسوتا. حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة القاضي رياض بالمغرب، ودبلوم الدراسات العليا في تاريخ الأديان من جامعة السوربون بفرنسا. يدير تحرير ما يزيد على ١١ مجلة علمية، وله العشرات من الكتب في فروع العقيدة والفقه والفكر الإسلامي.

المرأة المسلمة بين المأثور الشرعي والموروث الاجتماعي

اهتم القرآن الكريم اهتماما كبيرا بموضوع المرأة، وقد ظهر هذا الاهتمام في معالجة قضاياها عبر خطاب إيماني وتشريعي ومقاصدي بطريقة مباشرة في عشر سور من القرآن الكريم منها سورة النساء، وسورة الطلاق، وسور البقرة، والمائدة، والنور، والأحزاب، والمجادلة، والممتحنة، والتحريم وفي سائر القرآن المجيد بطريقة غير مباشرة.

كما سجلت آيات القرآن الكريم أهلية المرأة وكفاءتها ومساواتها للرجل في الحقوق والواجبات، وأظهرت سيرة المصطفى وسنته الشريفة صلى الله عليه وسلم مكانة المرأة ودورها المحوري في مختلف شؤون الحياة، سواء على المستوى الذاتي الفردي، أو على مستوى الأسرة، أو مستوى الأمة، أو الوجود الإنساني كله.

ويعد مفهوم القوامة من المفاهيم المفاتيح في كل حديث عن قضية المرأة، والناظر في كتب التراث، يلحظ الحضور البارز لهذا المفهوم. وقد تجدد الحديث والنقاش في وقتنا الراهن حوله، وحول علاقته بقضايا الأسرة عموما، وذلك بسبب تأثير العادات والتقاليد الموروثة، مما بات يستدعي نظرات مستأنفة تنطلق من آيات القوامة في القرآن الكريم، لبيان مدى اتساقها مع أصول الرؤية الكامنة في الوحي، قرآنا وسنة، وبحث إشكالية تأثير المجتمع وعاداته على فهم نصوص الوحي الشريف فيما يتعلق بقضايا المرأة المسلمة.

الجلسة الثانية: المرأة المسلمة بين التعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية

المتحدث الثالث: الدكتور رضوان السيد، عميد الدراسات العليا بجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية في أبو ظبي، وأستاذ الدراسات الإسلامية بالجامعة اللبنانية سابقا، رئيس تحرير مجلة الاجتهاد، ومجلة التسامح. حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة توبنغن بألمانيا سنة ١٩٧٧م. وتوج مجهوده العلمي بالحصول على جائزة الملك فيصل العالمية في مجال الدراسات الإسلامية سنة ٢٠١٧ . له العشرات من الكتب والمؤلفات والترجمات في الفكر السياسي وقضايا العالم الإسلامي.

المرأة المسلمة وصراع الهويات

في سياق العولمة وتأثيراتها على البنى الاجتماعي؛ تواجه النساء المسلمات التوتر بين إيمانهن ومتطلبات عالم يتطور بسرعة. فالصدام بين القيم التقليدية والمثل الحديثة يمكن أن يخلق شعورًا بالغموض والتناقض، مما يؤدي إلى عواقب على التنمية الشخصية والاجتماعية.

فمفهوم الهوية معقد ومتعدد الجوانب، وتقاطعه مع حياة النساء المسلمات يكشف عن سرد دينامي ومليء بالتفكير. تقدم هذه الورقة نظرة عميقة لصراع الهويات المعقد الذي تعيشه النساء المسلمات وتأثيراته العميقة على حياتهن وتطلعاتهن وإسهاماتهن وصراعهن بين متطلبات الحياة العامة وعادات وتقاليد المجتمع الذي ينتمين له.

تناقش هذه الورقة الطبيعة متعددة الجوانب للهوية بما يتصل بالنساء المسلمات، وكيفية تقاطع الهويات الدينية والثقافية والعرقية والجنسية والصراع الذي يحدث أحيانًا بينها. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها والتي غالبًا ما تؤدي إلى صراع داخلي عميق داخل النساء المسلمات.

كما تستعرض الورقة تجارب النساء المسلمات اللواتي تجاوزن هذا الصراع بنجاح، مبتكرات هوامش هويات تسمح لهن بتبني إيمانهن وتراثهن وجنسهن والمشاركة في مختلف جوانب المجتمع الحديث. يعتبر هؤلاء النساء أمثلة ملهمة للمرونة والقدرة على التكيف وإمكانية التعايش السلس بين الهويات المتنوعة.

تؤكد هذه الورقة على أهمية الاعتراف بديناميات الصراع بين الهويات التي تواجهها النساء المسلمات. من خلال استكشاف هذه التوترات، وتسعى إلى إلقاء الضوء على الطرق التي يمكن بها للمجتمعات وصنّاع السياسات والمجتمعات دعم وتمكين النساء المسلمات بشكل أفضل في سعيهن وتحقيق هوية متماسكة ومرضية تشمل إيمانهن وثقافتهن وجنسهن، مما يسهم في جعل المجتمعات أكثر شمولاً وعدالة.

المتحدث الرابع: الدكتور عبد الكبير حميدي

أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة مولاي إسماعيل بالمغرب، وعضو الهيئة العلمية لمركز المقاصد للدراسات والبحوث، وباحث بمختبر العلوم الشرعية وقضايا الإنسان، متخصص في مقاصد الشريعة، وقضايا الفقه والفكر الإسلامي المعاصر. حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، بفاس-المغرب. له العديد من الكتب والمقالات في المقاصد والفقه وأصوله.

العرف ومدى حجيته في قضايا المرأة المسلمة المعاصرة

إن أكثر ما جاء به الشرع الحنيف في موضوع المرأة، عبارة عن أحكام كلية، وقواعد عامة، تحتاج إلى اجتهاد مصلحي، وإلى تكييف مقاصدي مرن ومتجدد، يواكب تعاقب الأزمنة، وتعدد الأمكنة، واختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية. ولا شك أن العرف الصحيح الموافق لقواعد ومقاصد الشرع الحنيف - باعتباره يمثل حكمة المجتمعات وزبدة التجارب البشرية الراشدة - لهو من أقوى الأدلة وأضمن مصادر التشريع الإسلامي في تخصيص أحكام الشرع العامة، وتقييد قواعده المطلقة، وبيان توجيهاته الكلية، لا سيما وأن القرآن والسنة قد أحالا عليه في كثير من قضايا المرأة، مثل (موضوع العشرة الزوجية، وتقدير النفقة، وتحديد الواجبات والحقوق الأسرية، وتقدير متعة الطلاق). وقياسا على هذه المواضيع، يمكننا الجزم بأن إعمال العرف في قضايا المرأة المسلمة المعاصرة من أقوى طرق الاجتهاد الفقهي والقضائي الراشد، ومن أضمن أساليب تحقيق مقاصد الشريعة في تكريم المرأة، والرقي بأوضاعها وأحوالها، وإدماجها في الحياة العامة، وصيانة كرامتها وأنوثتها وإنسانيتها، من كل أنواع الظلم والتهميش، والاستغلال والابتذال. كما أن توظيف العرف في قضايا المرأة له ضوابط حتى لا يسطو عن حقوقها التي اقرها الإسلام. تتناول هذه الورقة موضوع الأعراف وتأثيرها على أحكام المرأة، وتبيين المنهج العلمي الذي يجب أن يتوخاه الفقيه والمفتي في التعامل مع القضايا التي تعرض عليه في قضايا المرأة المسلمة، وكيف يجب التوفيق أو فهم الاحكام الشرعية في ظل الأعراف والعادات المناقضة لها في بعض الأحيان.

الجلسة الثانية: المرأة المسلمة بين التعاليم الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية

المتحدث الخامس: الدكتورة عائشة طه عبد الجليل

أستاذة الفقه المقارن في جامعة الملك فيصل بتشاد، ومستشارة قانونية بالمديرية العامة لحماية الأم والطفل بوزارة العدل وحقوق الانسان، وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية تشاد. حاصلة على شهادة الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة الأزهر بمصر.

كيف توفق المرأة المسلمة بين حقوقها المكفولة شرعا وقيود العادات والتقاليد

على الرغم من أن الإسلام أقر للمرأة حقوقها كاملة منذ نزوله، سابقا في ذلك الكثير من الأديان والحضارات والشعوب، إلا أن تطور التشريع المحلي لقضايا المرأة في بعض المجتمعات المسلمة وقع تحت تأثير العادات والتقاليد، وأحيانا تحت سطوة منطق التنافس بين الجنسين، مما أثر على عملية الاجتهاد ومراجعة القوانين، لذلك انحرفت بعض هذه الاجتهادات والفهوم عن المسار السمح الذي خطه الإسلام في هذا المجال، وبالرغم من مسيرة التحديث التي شهدتها أغلب الدول الإسلامية في القرنين الماضيين، واستدراك المرأة لحقوقها التي سلبتها منها قرون الانغلاق إلا أن قوة العادات والتقاليد لا تزال مؤثرة في بعض المجتمعات. تستعرض هذه الورقة جملة من العادات والتقاليد الخاطئة في بعض المجتمعات المسلمة والتي تتعارض مع روح الإسلام وسماحته وتخالف مقاصده، وتسرد كافة الحقوق التي نصت عليها نصوص الوحي الشريف والتي تترفع عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية، ثم تختم بطرق ومناهج توفيق المرأة المسلمة بين نصوص دينها وبين عادات وتقاليد مجتمعها التي قد تتعارض أحيانا أو تتداخل ويصعب وضع الخطوط الفاصلة بينها.

الجلسة الثالثة: المرأة المسلمة في الإطار الخليجي والعربي والإسلامي

مدير الجلسة

سمو الأمير عبد الله بن خالد بن سعود الكبير

مساعد مدير الإدارة العامة لتخطيط السياسات بوزارة خارجية المملكة العربية السعودية، شغل سابقا منصب مدير البحوث بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية وعضو هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات الحربية من جامعة كينغز كوليدج بلندن، والماجستير في السلم والأمن الدوليين من الجامعة نفسها، والبكالريوس في القانون من جامعة الملك سعود، كاتب ومحلل سياسي في العديد من المجلات والمراكز البحثية.

الجلسة الثالثة: المرأة المسلمة في الإطار الخليجي والعربي والإسلامي

المتحدث الأول: معالي الدكتورة هلا مزيد التويجري

رئيسة هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب. رئيس مجلس شؤون المرأة السعودية سابقاً، ترأست فريق تمكين المرأة في مجموعة العشرين، كما شغلت منصب مستشارة إدارية في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. عضو لجنة المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) ولجنة عمل المرأة في منظمة العمل العربي. حاصلة على شهادة الدكتوراه في الأدب الإنجليزي من جامعة الملك سعود. حائزة على وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الثانية عام ٢٠٢١.

دور مؤسسات حقوق الانسان وهيئاتها الوطنية في مكافحة التمييز ضد المرأة في التشريعات والتطبيقات

شهدت حقوق المرأة على مستوى العالم تحولات كبيرة في القرنين الماضيين، بسبب الثورة الصناعية والتحولات الكبيرة التي فرضتها على المجتمعات، وهو الامر الذي دفع إلى نشأة منظمات حقوقية عالمية ومحلية للدفاع عن حقوق الانسان عموما وعلى حقوق المرأة خصوصاً لمواكبة سيل الحقوق المدنية التي بدأت تمنح للعديد من شرائح المجتمع على المستوى الاجتماعي أو على المستوى المهني أو السياسي، لذلك شهدت حقوق المرأة نقلات نوعية وكبيرة في استعادة حقوقها بفضل جهود هذه المنظمات، حيث نالت حقها في التعليم، والعمل، وحقها السياسي، وتحسنت ظروفها المهنية وحتى الأسرية، تعرض هذه الورقة قراءة عامة لجهود هذه المنظمات، وقراءة خاصة ومتمحصة لجهود هيئة حقوق الانسان بالمملكة العربية السعودية كنموذج لنشاط هيئات حقوق الانسان في دعم حقوق المرأة المسلمة في الدول الإسلامية، تقدم الورقة تعريفا بالهيئة، وبالمشاريع التي تبنتها في سعيها في مجال حقوق الانسان والمرأة بشكل خاص، كما تسرد المراحل الأساسية التي تطورت وفقها عملية مراجعة قوانين حقوق الانسان بالمملكة، وأهم الإنجازات التي تم تحقيقها، كما تقدم كماً معتبرا من الاحصائيات والبيانات على واقع المرأة السعودية قبل تأسس الهيئة وبعدها، وتختتم الورقة بعدد من التوصيات العملية التي يمكن أن تعتبر نموذجا عمليا يمكن اعتماده من طرف الدول الإسلامية الراغبة في الاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية.

الجلسة الثالثة: المرأة المسلمة في الإطار الخليجي والعربي والإسلامي

المتحدث الثاني: سعادة الدكتورة شارون سلاتر

هي المؤسس المشارك والرئيس الحالي لمنظمة Family Watch International ، وهي منظمة غير ربحية ذات مركز استشاري لدى الأمم المتحدة، تعمل على حماية الأسرة الطبيعية. ترأس السيدة شارون حالياً مجموعة حقوق الأسرة التابعة للأمم المتحدة، وهي مستشارة للعديد من الدول بشأن قضايا الحياة والأسرة والجنس. مؤلفة كتاب "الوقوف من أجل الأسرة: دعوة للمواطنين المسؤولين في كل مكان". كما ترأس المنتدى العالمي لسياسات الأسرة لسفراء ومندوبي الأمم المتحدة.

الصكوك والمواثيق الدولية المعنية بالمرأة والأسرة وأين تختلف مع خصوصيات المجتمعات المسلمة

تقر هذه الورقة بالدور الهام الذي تلعبه صكوك حقوق الانسان الصادرة عن الأمم المتحدة في مجال النهوض بحقوق المرأة في الذكرى الخامسة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الانسان، وتشير إلى بعض المخاوف بشأن التطورات التي حدثت مؤخراً في منظومة حقوق الانسان بالأمم المتحدة.

فعلى مدى العقدين الماضيين، كانت هناك إعادة تفاسير غير معلنة لمعاهدات الأمم المتحدة أدت في بعض الأحيان إلى تشويه حقوق الإنسان، وربما ألحقت الضرر بالنساء والأطفال ومؤسسة الأسرة، حيث تتأثر منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد بالدول المانحة التي تدافع عن حقوق الأفراد الذين يرغبون في تغيير جنسهم البيولوجي، وأدت أجندة "النوع الاجتماعي" على الرغم من أنها جديدة نسبيًا، إلى خلافات حول إمكانية دخول هؤلاء إلى الأماكن المخصصة للنساء والسجون والفرق الرياضية.

وتحت شعارات مختلفة، مثل منع حمل المراهقات والعنف القائم على نوع الجنس، تدفع وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة إلى شكل من أشكال التثقيف الجنسي الذي يتعرض للانتقاد بسبب إثارة هذه القضايا الحساسة لدى الأطفال قبل بلوغهم السن الطبيعي لها، وخلق ارتباك بين الجنسين، وإبعاد الأطفال عمداً عن القيم الدينية والثقافية لآبائهم. وتتعرض اليونيسف، المكلفة بحماية الأطفال، لانتقادات بسبب دعوتها إلى إلغاء متطلبات موافقة الوالدين فيما يتعلق بالتثقيف الجنسي وخدمات الصحة الإنجابية.

علاوة على ذلك، تسلط الورقة الضوء على بعض تصرفات المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة الذين يشجعون الحق في الإجهاض، وتسهيل تفسيرات للنصوص الدينية بما يلائم المثليين. ويؤكد العرض على ضرورة قيام القيادات النسائية بمواجهة هذه الأجندات، والدعوة إلى حماية الأسرة على النحو الذي تكفله المعاهدات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتستعرض الورقة قرارات الأمم المتحدة الحالية التي تروج لسياسات "التوجه الجنسي والهوية الجنسية" و"التربية الجنسية الشاملة". وتعكس هذه التطورات الطبيعة المتحولة والمثيرة للجدل لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة، داخل منظومة الأمم المتحدة وتوضح عدم صلتها بتعاليم الإسلام وبخصوصيات المجتمعات الإسلامية.

الجلسة الثالثة: المرأة المسلمة في الإطار الخليجي والعربي والإسلامي

المتحدث الثالث: سعادة الدكتورة نورة الرشود

المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ووكيلة كلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى سابقا. لها ما يزيد على ١٤ كتاباً في القضايا والاحكام وقوانين الأسرة. حاصلة على الدكتوراه في الشريعة من جامعة أم القرى .

مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام والمجتمعات المسلمة: وجهة نظر حقوقية

نالت المرأة على المستوى العالمي الكثير من حقوقها بعد المراجعات العميقة لحقوقها في العديد من المجتمعات، وذلك بسبب عملية التحديث التي اندرجت فيها أغلب دول العالم في خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذه المراجعات اختلفت من دولة إلى أخرى من حيث حدودها ومجالاتها وطرق تعاملها مع البنى التقليدية التي نشأت وفقها المرأة عبر عشرات القرون، لذلك تباينت هذه المراجعات ونتائجها من دولة إلى دولة ومن نطاق حضاري إلى آخر، حيث ركزت بعضها على المساواة القانونية والرسمية فقط متجاهلة الاختلافات النفسية والجسدية للمرأة عن الرجل وكذا متجاهلة القيم الدينية والاجتماعية الموروثة، بينما حاولت أخرى التوفيق بين مقتضيات الحداثة وواقع القيم الاجتماعية والدينية السائدة. تدافع هذه الورقة عن فرضية أن وضع المرأة في الإسلام من منظور حقوق الإنسان موافقة تماما مع مبادئ المساواة الإسلامية العالمية المتمثلة في المساواة والعدالة والحرية، كما تناقش حقيقة وأسباب اختلاف تفسيرات وممارسات هذه الحقوق بشكل كبير بين المجتمعات الإسلامية. كما تتناول الورقة مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام والمجتمعات المسلمة مستعرضة العديد من المناقشات الحقوقية، والعديد من المراجعات التي تمت على قوانين حقوق المرأة في الدول الإسلامية، مشيرة إلى مؤشر تنمية المرأة في الدول الإسلامية والذي يشهد تطورا ملحوظا سنة بعد سنة، وستتناول الورقة جهود الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان في ممارسة دورها الحقوقي في حماية المرأة من جميع أشكال التمييز والعنف وسوء المعاملة والممارسات التقليدية الضارة، وعرض وجهة نظر الإسلام الحقوقية في قضايا حقوق المرأة في سياق الأسرة والزواج وأوقات النزاع.

المتحدث الرابع : سعادة السفير طارق علي بخيت

الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي، ويشغل أيضا منصب المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لأفغانستان، والمدير العام السابق للشؤون السياسية بالمنظمة. كما شغل منصب مدير في إدارة الشؤون الثقافية بالمنظمة، عمل في بعثة السودان لدى الأمم المتحدة قبل التحاقه بمنظمة التعاون الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في السلام ودراسات التنمية من جامعة جوبا ٢٠٠٨ .

المرأة في قرارات منظمة التعاون الإسلامي: بين التشريع والتطبيق

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي قضايا المرأة المسلمة من أهم القضايا على اجندات عملها، فمنذ اعتماد ميثاقها التأسيسي، مرورا بالمراجعات التي طرأت عليه، وبرنامج عملها العشري ٢٠٠٥-٢٠١٥- وبرنامج العمل ٢٠٢٥-٢٠٢٥ ووصولا إلى خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة" (اباو) التي اعتمدتها الدورة الثانية لمؤتمر المرأة المنعقدة في القاهرة في ٢٤-٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨، وتم تنقيحها في الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري للمرأة المنعقد في إسطنبول في ١-٣ نوفمبر ٢٠١٦، والتي تعتبر خارطة طريق متكاملة للنهوض بالمرأة في المجتمعات المسلمة؛ كانت المرأة وحقوقها في صميم اهتمامات المنظمة، وقد أثمرت جهود المنظمة المتواصلة في تمكين المرأة إلى تأسيس منظمة تنمية المرأة التي بدأت في تنفيذ مهامها سنة ٢٠٢٠ ، بالإضافة إلى عدد معتبر من الأجهزة المتخصصة والمتفرعة والمنتمية لمنظمة التعاون الإسلامية والتي يخصص اغلبها أجزاء مهمة من برامج عملها لقضايا المرأة المسلمة وحقوقها وبرامج تمكينها وتنمية دورها في المجتمعات المسلمة، تستعرض هذه الورقة تطور جهود منظمة التعاون الإسلامي في تمكين المرأة المسلمة، وتسرد أهم المحاور والأنشطة التي نفذتها عبر تاريخها في المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية لصالح تمكين المرأة المسلمة .

المتحدث الخامس: سعادة السيدة خير النساء يوسفي

رئيسة اللجنة الوطنية للسكان والتطوير، ونائبة رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي الحاكم بطاجيكستان. شغلت منصب نائب المتحدث باسم البرلمان، كان لها دور كبير في العديد من التعديلات الإيجابية في قوانين حقوق المرأة في طاجيكستان. شغلت منصب نائب رئيس الوزراء، ورئيسة اللجنة الوطنية للمرأة وشؤون العائلة. تخرجت من جامعة الخدمة العامة بموسكو.

الحاجة إلى الموائمة بين المواثيق الدولية التي تخص المرأة والقوانين والتشريعات المحلية

لقد برزت مسألة مواءمة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة مع القوانين والتشريعات المحلية في العالم الإسلامي كقضية ملحة. ففي حين تهدف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم؛ تبرز أجندات ليبرالية واسعة النطاق تعمل على تفسيرها والحرص على تنفيذها، وهو ما يجعل تطبيق هذه المعايير داخل البلدان ذات الأغلبية المسلمة مناقضاً للتقاليد الثقافية والدينية والقانونية. تناقش هذه الورقة معايير تحقيق التوازن بين المواثيق الدولية لحقوق المرأة والأطر القانونية المحلية داخل العالم الإسلامي.

تضع المواثيق الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وإعلان ومنهاج عمل بكين، إطارًا شاملاً لحقوق المرأة، مع التأكيد على المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، وتمكين المرأة. إلا أن العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة تبدي تحفظات بشأن هذه الاتفاقيات، وغالبًا ما تشير إلى مخاوف بشأن تعارضها المحتمل مع الشريعة الإسلامية والتقاليد المحلية.

وتنشأ الحاجة إلى المواءمة من الرغبة في سد هذه الفجوة وإيجاد التآزر بين القواعد الدولية والنظم القانونية المحلية. إن تحقيق هذا التوازن أمر بالغ الأهمية لضمان احترام حقوق المرأة دون المساس بالقيم الثقافية والدينية للدول ذات الأغلبية المسلمة.

تؤكد هذه الورقة على أهمية اتباع نهج يراعي السياق والحساسية الثقافية لتحقيق المواءمة، مع الاعتراف بأن الحلول ذات البعد الواحد التي تطبق على الجميع قد لا تكون مناسبة. فمن خلال الانخراط في الحوار، وتعزيز الوعي، وتشجيع الإصلاحات القانونية التدريجية، يصبح من الممكن إيجاد توازن يحترم حقوق المرأة في العالم الإسلامي ويحترم في الوقت نفسه التقاليد المحلية والأنظمة القانونية.

الجلسة الرابعة: المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة: الفرص والتحديات

مدير الجلسة

سعادة الدكتورة نورة الرشود

المديرة التنفيذية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ووكيلة كلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى سابقا. لها ما يزيد على ١٤ كتاباً في القضايا والاحكام وقوانين الأسرة. حاصلة على الدكتوراه في الشريعة من جامعة أم القرى .

الجلسة الرابعة: المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة: الفرص والتحديات

المتحدث الأول: معالي السيدة هنا رباني خار

أول سيدة باكستانية تتولى منصب وزيرة الخارجية بجمهورية باكستان الإسلامية، شغلت سابقا منصب وزيرة دولة للشؤون الخارجية، ووزيرة دولة للسياسات الاقتصادية. عضو في البرلمان الباكستاني. حاصلة على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماساتشوستس بالولايا ت المتحدة الامريكية، وهي متحدثة دولية في العلاقات الدولية.

المرأة المسلمة في المجال الديبلوماسي: التحديات والفرص

يمثل انخراط المرأة في المجال الدبلوماسي أمراً ذو قيمة وأهمية متزايدة على المستوى العالمي حالياً. تستعرض هذه الورقة التحديات والفرص التي تواجه المرأة المسلمة التي تتطلع للمشاركة النشطة في العمل الدبلوماسي، مسلطة الضوء على التفاعل الحركي بين النوع الاجتماعي والدين والعلاقات الدولية.

لقد كانت مشاركة المرأة المسلمة في الدبلوماسية محدودة تاريخياً، وذلك بسبب الأدوار التقليدية للجنسين، والصور النمطية، والتوقعات المجتمعية. إلا أن التحول بدأ يظهر تدريجياً مع سعي المزيد من النساء المسلمات إلى العمل في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

ورغم ذلك تواجه المرأة المسلمة تحديات كبيرة في المجال الدبلوماسي، وغالبًا ما تواجه مسألة التحيز الجنسي والتمييز والأفكار المسبقة حول قدراتها وصلاحياتها. إضافة إلى صعوبة التعامل مع تعقيدات العمل الدبلوماسي مع الالتزام بالقيم الثقافية والدينية، وغالباً ما تسير النساء المسلمات على خط رفيع يتراوح بين تمثيل بلدانهن ومجتمعاتهن من جهة وبين كسر الحواجز ومواجهة العقبات القائمة على النوع الاجتماعي من جهة أخرى.

تؤكد هذه الورقة على الحاجة إلى الإقرار بالقيمة الجوهرية للتنوع في العمل الدبلوماسي وأهمية ضمان حصول المرأة المسلمة على حصة متساوية للوصول إلى الفرص والموارد في هذا المجال. ويسلط الضوء كذلك على الدور الحاسم للإرشاد والتعليم والدعم المؤسسي في تعزيز وجود وتأثير المرأة المسلمة في المجال الدبلوماسي.

الجلسة الرابعة: المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة: الفرص والتحديات

المتحدث الثاني: معالي السيدة زهراء زمرد سلجوق

مديرة مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب (سيسرك) التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، ووزيرة سابقة للعمل والخدمات الاجتماعية والأسرة في تركيا، شغلت منصب كبير الباحثين في سيسرك سابقا. حاصلة على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، من جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة الامريكية، ودكتوراه في إدارة الاعمال من جامعة تكساس.

دور المرأة المسلمة في الاقتصاد والحياة العامة في الدول الإسلامية :
ارقام واحصائيات، وأبرز التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة

لا شك أن للمرأة دور محوري في تنمية مجتمعاتنا وبناء مستقبل مشرق لأجيالنا القادمة. وبتمثيل المرأة لنصف إجمالي السكان تقريبا، لا يمكن إلا اعتبارها الدعامة الرئيسية للأسرة والقوى العاملة وكذلك الاقتصاد. تتناول هذه الورقة مسألة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والحياة العامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأبرز التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال النظر في أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة. وتسلط الضوء على أهمية تمكين المرأة لتعزيز النمو الاقتصادي ومستوى الرخاء الاجتماعي، والنهوض بأداء الأعمال التجارية والابتكار، وتعزيز التنمية المستدامة. وقد قطعت العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أشواطا هامة في مسار تطوير السياسات والبرامج الوطنية لتمكين المرأة، وذلك بالحرص على ضمان ممارسة حقها في تلقي التعليم والحصول على فرص عمل لائقة والولوج إلى مختلف الخدمات والموارد والمشاركة في صنع القرار. تستعرض الورقة السياسات والممارسات الجيدة على صعيد البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبرز التقدم المحرز في العالم الإسلامي على مدار سنوات عدة بخصوص التقليل من أوجه عدم المساواة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعامة. وفي الإطار ذاته، يقر العرض بالوضع المزري للمرأة في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والعوائق التي تواجهها في مساعيها لممارسة حقوقها الأساسية، بدء من التعليم ووصولا إلى العمل. وتتطرق الورقة إلى مبادرات وبرامج منظمة التعاون الإسلامي وسيسرك المتعلقة بهذه القضية الهامة، وتأكيد الالتزام الراسخ لسيسرك بدعم البلدان الأعضاء في جهودها التنموية، وتشدد أيضا على ضرورة العمل المشترك للنهوض بوضع المرأة من خلال معالجة التحديات التي تواجهها.

الجلسة الرابعة: المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة: الفرص والتحديات

المتحدث الثالث: سعادة الدكتورة هيفاء جمل الليل

رئيسة جامعة عفت الأهلية للبنات بجدة، وهي أول امرأة سعودية تتولى رئاسة جامعة. شغلت منصب أول عميدة لشطر الطالبات في جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية. وهي عضوة لجنة تطوير التعليم الجامعي بالسعودية، وعضوة الجمعية الأميركية للإدارة العامة. حاصلة على درجة الدكتوراه في السياسة العامة من جامعة جنوب كاليفورنيا، ولها العديد من الكتب والمقالات.

حائزة على العديد من الجوائز منها جائزة ١٠٠٠ Women من جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ وجائزة المرأة العربية المتميزة.

التعليم رافد مهم في حياة المرأة المسلمة المعاصرة: ماهي فرصها وتحديات وصولها إلى التعليم العام والعالي

اهتم الإسلام كثيرًا بتعليم المرأة وتثقيفها ولم يحرمها من تعلم كل ما ترغب فيه وتتطلع إليه من علوم الدين والدنيا، وجعل التعليم حقاً راسخاً لها يأتي في مقدمة الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية للمرأة. وتتساوى المرأة مع الرجل في هذا الحق بدليل مخاطبة الله سبحانه وتعالى الإنسان رجلاً كان أم امرأة في كتابه العزيز، كما أن الله سبحانه وتعالى لم يحدد فترة للتعلم بل جعلها مفتوحة مدى حياة الإنسان فهي أسلوب حياة وأساس تنمية الذات والمجتمعات لأن الإنسان خليفته في عمارة الأرض. وفي ظل الاهتداء بهدي الإسلام تعلمت المرأة المسلمة ونبغت وساهمت مساهمة فعالة وكشريكة للرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العلمية على مدى جميع الحضارات الأولى. وبرزت أسماء نساء عالمات وفقيهات وغيرها بل استمرت مساهمات المرأة المسلمة في عصورنا الحاضرة في اكتساب العلم وتعليمه، مؤمنة برسالتها السماوية في التعلم كونه أساساً يساعدها في دورها التكاملي لبناء مجتمعها مع شقيقها الرجل. ومن هذا المنظور نجد أن أهمية تعليم المرأة لا تقتصر على الأهمية الشخصية بالنسبة لها، بل رافداً أساسياً لتمكين المرأة ليجعل لها دوراً فاعلاً في مجتمعها. وبالرغم من معرفة المجتمعات لأهمية مشاركة للمرأة في التنمية للنهوض بمجتمعاتهم، إلا أن التقارير التي تتعلق بقضايا المرأة وضرورة النهوض بها وتمكينها للمشاركة في تنمية المجتمع لا زالت تعكس ما تعاني منه المرأة من تحديات. هذه المداخلة تعطي المشاركين في المؤتمر الصورة الواقعية لأهمية تعليم المرأة كرافد أساسي لتمكينها، وإسهاماتها، ومشاركتها للرجل في تقلد مراكز مرموقة تتلاءم مع روح المرأة العصرية وتجعل منها فاعلا في النهضة والتنمية.

المتحدث الرابع: الدكتورة سعودة عبد الباقي

أستاذة الاتصال الجماهيري في كلية الإعلام الاتصالي في جامعة إيلورين بنيجيريا، ومسؤولة العلاقات العامة لاتحاد جمعيات المرأة المسلمة في نيجيريا (FOMWAN). وعضو نشط في مجموعة مراقبة الإعلام الإسلامي في نيجيريا. شغلت منصب رئيسة قسم الاتصال الجماهيري بكلية ولاية كوارا للدراسات العربية والقانونية الإسلامية، وهي عضوة ورئيسة وطنية لمنظمة The Criterion. نشرت العشرات من الأعمال العلمية في مجال تمكين المرأة في المجال الإعلامي.

المرأة المسلمة في عالم الإعلام والاتصال: التحديات والفرص الممكنة

تعتبر وسائل الإعلام أداة لا غنى عنها لتشكيل وتغيير السلوك البشري وتصورات الأفراد عن الآخرين. لقد سببت الأدبيات السائدة حالياً فجوة عميقة بين الجنسين في تخصيص المساحة في البيئة الإعلامية. ومن بين المساحة الصغيرة المخصصة للنساء، لا تشكل النساء المسلمات نسبة معتبرة بسبب المعوقات الثقافية، وتدني المستوى التعليمي، والاعتبارات الاجتماعية والسياسية في البيئة الإعلامية مثل عدم الالتزام بالمعيار الذهبي في الحكم على الأخبار وأيها أكثر أهمية وفائدة وذو معنى. كل هذا أثّر سلباً على ظهور المرأة المسلمة وقدرتها على البقاء في وسائل الإعلام.

تستعرض هذا الورقة عددًا من المواد الإعلامية المتعلقة بالمرأة المسلمة في وسائل الإعلام في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وأفريقيا. مع الأخذ في الاعتبار مواضيع ونبرة هذه المواد ومدى تكرار تناولها لشؤون المرأة المسلمة في وسائل الإعلام. وقد تم تقييم مستوى تمثيل ومكانة ومشاركة المرأة المسلمة في وسائل الإعلام والاتصالات، كما تم جمع المعلومات من خلال مجموعة نقاش مركزة، حول العوامل التي تعيق التمثيل الفعال للمرأة المسلمة في وسائل الإعلام والاتصالات. وقد لوحظت زيادة في عدد النساء اللاتي يحالفهن النجاح في مجال الاتصالات من خلال سعيهن الدؤوب.

توصي الورقة بأن يستفيد المسلمون من التضاؤل التدريجي لأسطورة حظر تعليم البنات لجذب المزيد من الإناث إلى التدريب على التواصل من خلال التوجيه وتوفير المنح الدراسية. كما توصي بالتشجيع على الالتزام بالمعيار الذهبي للممارسات الصحفية، الذي يدعم الحقيقة والإنصاف للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماءات الدينية، وتدعو إلى توفير بيئة آمنة للعمل الصحفي.

الجلسة الرابعة: المرأة المسلمة في المجتمعات المعاصرة: الفرص والتحديات

المتحدث الخامس: سعادة السيدة فاطمة جيلاني

سياسية وناشطة أفغانية في مجال حقوق المرأة، شغلت سابقًا منصب رئيسة جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، كانت من أهم أعضاء فريق التفاوض أثناء عملية السلام الأفغانية بعد عام ٢٠١٨. وعضوًا في فريق التفاوض ممثلة للحكومة الأفغانية سابقاً. وهي واحدة من أربع نساء فقط شاركن في محادثات مع طالبان في الدوحة، قطر في عام ٢٠٢٠. لها العديد من الكتابات والمقالات الصحفية في العديد من المجلات والصحف الدولية.

المرأة المسلمة في بيئتها الاجتماعية بين التحديات والفرص

إن تحقيق التوازن بين التقاليد المحلية والمبادئ الإسلامية يشكل مصدراً للقلق، وخاصة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل أفغانستان. إن التعايش بين التقاليد المحلية المتجذرة ومبادئ الإسلام يشكل تحدياً معقداً، ويظل مدى استمرار هذه المشكلة في دول مثل أفغانستان غير مؤكد، ويواجه العلماء المحليون معضلة رئيسية في التمييز بوضوح بين القوانين التقليدية والمبادئ الإسلامية.

وفي حالات مثل المشكلة الحالية المتعلقة بتعليم المرأة وعملها في أفغانستان، فمن الواضح أن هذه القضية في الواقع ليست من أسس الإسلام، وتتناقض مع التوجيه القرآني "اقرأ" العام والشامل لكافة أفراد المجتمع، ويمكن للعلماء البارزين في العالم الإسلامي لعب دور محوري في تحرير المرأة من هذا السجن غير المرئي.

وعلى الرغم من أن الحكومة المؤقتة الحالية لا تحظر تعليم النساء وعملهن، فقد قامت بتعليق هذه الأنشطة، مما سلط الضوء على حاجة الزعماء التقليديين داخل أفغانستان وخارجها إلى التعاون وتقديم خارطة طريق واضحة لإزالة العقبات التي تواجه النساء، وتمثل اللحظة الحالية فرصة حيث تشهد البلاد استقرارًا نسبيًا بعد ٤٥ عامًا من الصراع المستمر، ويمكن تسخير هذا الاستقرار لكسر الحواجز القائمة منذ فترة طويلة والتي أعاقت تقدم المرأة في إطار الإسلام، بما في ذلك قضايا مثل الميراث والملكية، ولتحقيق ذلك، لا بد من بذل جهود متضافرة لمواءمة العادات المحلية مع المبادئ الإسلامية وتعزيز المساواة بين الجنسين.

الجلسة الخامسة: آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

مدير الجلسة

سعادة الدكتور عبد العزيز بن صقر

مؤسس ورئيس مركز الخليج لأبحاث، ومؤسس ورئيس مجلس إدارة كل من مجموعة صقر القابضة، وشركة المعرفة، ورئيس تحرير مجلة آراء حول الخليج وعضو مجلس أمناء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وعضو الهيئة الاستشارية لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، أستاذ زائر في كل من جامعة كافوسكاري في إيطاليا وجامعة أوساكا في اليابان، حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة لانكستر في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٣، حاز الدكتور عبد العزيز على جائزة الإبداع الإعلامي من مؤسسة الفكر العربي سنة ٢٠١٨، وله العديد من الكتب في الإصلاح السياسي والتحليل الاستراتيجي.

الجلسة الخامسة: آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

المتحدث الأول: معالي السيدة روزا أوتونباييفا

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في كابل. عضو في المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالوساطة. شغلت منصب رئيس جمهورية قرغيستان، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب الرفيع. كما شغلت منصب وزيرة الشؤون الخارجية في جمهورية قرغيستان، ومنصب نائبة رئيس الوزراء. وهي رئيسة اللجنة الوطنية السوفييتية لليونسكو. ورئيسة مؤسسة مبادرة روزا أوتونباييفا في قيرغيزستان.

معايير الأمم المتحدة في تمكين المرأة في التعليم والعمل وعلاقتها بمستهدفات التنمية

تلعب الأمم المتحدة دورا محوريا في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما في مجالي التعليم والعمل. تسلط هذه الورقة الضوء على معايير الأمم المتحدة ومبادراتها الرامية إلى النهوض بوضع المرأة في هذه المجالات الهامة، مع تسليط الضوء على ترابطها مع الأهداف الإنمائية الأوسع. وضعت الأمم المتحدة إطارا شاملا للمعايير والاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وإعلان ومنهاج عمل بكين. ترسي هذه الاتفاقيات الدولية أساساً قوياً للمساواة بين الجنسين، مما يؤكد أهمية حصول المرأة على التعليم الجيد وفرص العمل المنتج.

يمثل التعليم حجر الزاوية في تمكين المرأة، وتعزيز وصولها إلى المعرفة والمهارات وفرص النمو الشخصي والمهني. وقد دعت الأمم المتحدة باستمرار إلى التعليم الشامل والمنصف، مؤكدة على الحاجة إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين في الحصول على التعليم. وفي الوقت نفسه، تعترف الأمم المتحدة بالدور الأساسي للمرأة في القوى العاملة والتنمية الاقتصادية للأمم، وتهدف مبادرات مثل أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في القوى العاملة وتقليل الفجوات في الأجور بين الجنسين.

كما تبحث هذه الورقة التفاعل بين معايير الأمم المتحدة لتمكين المرأة في التعليم والعمل ومساهماتها في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع، وتؤكد أنه من خلال تمكين المرأة في هذه المجالات، لا تستطيع الدول تحقيق المساواة بين الجنسين فحسب، بل يمكنها أيضًا تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، وتحسين الرفاهية المجتمعية.

الجلسة الخامسة: آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

المتحدث الثاني: معالي الدكتورة ميمونة بنت خليل آل خليل

الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة بالمملكة العربية السعودية، شغلت منصب أستاذ مساعد بقسم اللغة الإنجليزية وآدابها بجامعة الملك سعود، ومستشارة لرئيسة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. كما شغلت منصب مديرة المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية بالجامعة. حاصلة على شهادة الدكتور في اللسانيات التطبيقية من جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة الأمريكية.

المتطلبات التشريعية لتمكين المرأة في التعليم والعمل

يعتبر مجال تمكين المرأة في مجالي التعليم والعمل أهم محورين في الجهود الدولية لتمكين المرأة، كونهما أهم مؤشرات الاندماج الفعال للمرأة في المجتمع ، فالتعليم يمكنها من مهارات التواصل والانفتاح والمساهمة الإيجابية ويسلحها بالمعرفة، والعمل يفتح لها باب ممارسة هذه المعرفة وتفعيل المهارات التي اكتسبتها طيلة مراحل تعلمها، ونظرا لاختلاف وتباين قوانين تمكين المرأة في هاذين المجالين في العديد من الدول بسبب الاختلافات في المستويات الاقتصادية وطبيعة أنظمة الحكم واستقرارها، بات من الواجب على المهتمين في مجال التمكين في الدول الإسلامية الاخذ بعين الاعتبار بعض المتطلبات التشريعية التي يجب مراعاتها اثناء المراجعة القانونية والحقوقية لقوانين المرأة، توضح هذه الورقة المتطلبات، كما تتطرق إلى نموذج عملي لها من خلال تجربة المملكة العربية السعودية التي نفذت حكومتها وأجهزتها المتخصصة مراجعات شاملة لقوانين المرأة بما يتوافق مع رؤية ٢٠٣٠ والتي أولت للمرأة أهمية كبرى في عملية البناء والتشييد. وستقدم الورقة أرقاما واحصائيات تشير إلى فعالية هذه المتطلبات، كما ستقدم عددا من التوصيات والطرق العملية مستقاة من تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال.

الجلسة الخامسة: آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

المتحدث الثالث: معالي الدكتورة مهلة طالبنا

تشغل منصب رئيسة المرصد الوطني لحقوق المرأة والفتاة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية (ONDFF) . شغلت منصب المدير العام للشؤون الثقافية والاجتماعية والأسرة بمنظمة التعاون الإسلامي. وزيرة سابقة للثقافة والشباب والرياضة في موريتانيا، وعضو بارز في اللجنة الوزارية المكلفة بالمسار الديموقراطي في الفترة ٢٠٠٥ -٢٠٠٧ .

نماذج إيجابية لتوافق التعاليم الإسلامية مع العادات والتقاليد الاجتماعية في تكريم وتمكين المرأة (نماذج من المجتمعات المسلمة)

تبرز هذه الورقة عوامل التناسق بين التعاليم الإسلامية مع العادات والتقاليد الاجتماعية الإيجابية؛ حيث احتوت الرسالة النبوية السمحة جميع المبادئ والقيم الفاضلة والمواقف الأخلاقية من الاعراف في تاريخ الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق باحترام المرأة وتعزيز مكانتها. وتأكيدا لذلك ففي الحديث الثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال "إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق". وقد جعل الإسلام العادة مصدرا تشريعيا يجب مراعاته في الافتاء وفي القضاء. ولهذا قال العلماء إن العادة شريعة محكمة. وكان الأئمة الأربعة يبنون كثيرا من أحكامهم على عمل أهل زمنهم، واختلف بعضهم في الأحكام بناء على اختلاف أعراف مجتمعاتهم .

ويمكننا القول إجمالا أن تعاطي تعاليم الإسلام، توافقا مع العادات والتقاليد، يأخذ في حق المرأة منحى أخلاقيا يسعى إلى ضمان كرامتها؛ وآخر تشريعيا يكرّس تعزيز دورها .

ويتنزل الحديث على المنحيين من خلال نماذج مأخوذة من مجتمعين مسلمين من مجتمع الجزيرة العربية ومن المجتمعات المسلمة في الشمال والغرب الافريقي. تسعى هذه المداخلة لتوضيح التوظيف الاجتماعي الصحيح لتعاليم الإسلام من خلال بعض النماذج الحية في المجتمعات المسلمة .

الجلسة الخامسة: آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

المتحدث الرابع: الدكتورة فاطمة نور فواد

عميدة كلية الدراسات الإسلامية بالجامعة المحمدية بإندونيسيا، وعضوة في المجلس الأعلى للتعليم العالي، وعضوة في المجلس الاندونيسي للعلماء للعلاقات الخارجية. تخرجت من جامعة ليدز ببريطانيا. لها العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة في المجلات الدولية حول وضع المرأة المسلمة وسبل تمكينها ودعمها.

توازن الفرص في التعليم بين الرجل والمرأة في العالم الإسلامي

لفهم المساواة بين الجنسين في الإسلام ثمة وجهات نظر مختلفة لكن يتم تداول وجهتين بشكل مكثف وتغييب وجهات نظر أكثر وسطية وقبولا في الموضوع، هاتين الوجهتين تختلفان اختلافات تاما وهما النظرة المحافظة والنظرة التقدمية. ويتبنى الأولى المحافظون الذكور الذين لديهم مصلحة في الحفاظ على التقاليد الأبوية والعادات والتقاليد الموروثة، بينما يرى المنظور التقدمي أن التمسك بالعادات والتقاليد يعتبر تمييزاً ضد المرأة، ويعتقد بعض المحافظين أن دور المرأة يقتصر على المجال المنزلي، وبالتالي يتم تهميش دور المرأة في المجال العام، بما في ذلك التعليم. بينما يناقضهم العلماء التقدميون بالقول بأن الإسلام دين يحترم ويضمن للمرأة مكانة مساوية للرجل، فالنساء والرجال هم خلفاء الله في الأرض، وهذا يعني أنه لا يوجد فرق بين المرأة والرجل في دورهما كخليفة لله في الأرض، فكلاهما يتحمل مسؤولية متساوية في المجالين المنزلي والعام من أجل تحقيق الصالح العام. تبحث هذه الورقة وتستكشف قضايا حقوق المرأة والمساواة في التعليم ضمن الإطار الإسلامي وممارساته في المجتمعات الإسلامية من خلال الأساليب النوعية مع مراجعة متعمقة للأدبيات الإسلامية الأساسية والملاحظة المفصلة حول فرص المرأة والتزاماتها والتحديات في مجال التعليم، تناقش هذه الورقة التعاليم الإسلامية التي تعزز مساواة المرأة مع الرجل في التعليم، كما تشرح الجهود المبذولة لتمكين المرأة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة من خلال التعليم. إن الحملة المستمرة حول حقوق المرأة التعليمية ضمن المنظور الإسلامي وتمكينها ستؤدي تدريجياً إلى القضاء على الفهم الأبوي والثقافة المعادية للمرأة والمعاملة التمييزية والعنف ضد المرأة. ونتيجة لذلك، سيكون للنساء المسلمات المتعلمات دور هام ومؤثر في تحول المجتمع والدولة.

الجلسة الخامسة: آفاق تمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

المتحدث الخامس: معالي السيدة بنتا جاما سيديي

عضوة اللجنة الاستشارية للمرأة التابعة للمؤتمر الوزاري للمرأة بمنظمة التعاون الإسلامي. والمدير التنفيذي للمكتب الوطني للمرأة بجمهورية غامبيا. كما شغلت منصب المدير التنفيذي لجمعية تمكين المرأة والفتيات، ومنصب خبير لدى الأمم المتحدة لتنسيق المشاورات القانونية لإصلاح قوانين المرأة. عضوة في عدد من اللجان الخاصة بتمكين المرأة في البنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الافريقي، واليونسكو، والايسسكو.

نحو رؤية إسلامية لتمكين المرأة المسلمة في التعليم والعمل

تركز هذه الورقة على مكانة ودور المرأة المسلمة، لا سيما في سياق التمكين في مجال التعليم والعمل، وتتناول المفاهيم الخاطئة الشائعة وسوء الفهم المحيط بالمنظور الإسلامي لتمكين المرأة، والذي غالبًا ما يتمسك به أولئك الذين يهدفون إلى التركيز على الجوانب السلبية للأنشطة التعليمية والمهنية للمرأة المسلمة.

وتسلط الورقة الضوء على أن القرآن منح، منذ بداية نزوله، الحقوق التعليمية بشكل لا لبس فيه لكل من الرجال والنساء، ورفض أي تمييز على أساس الجنس، ويُشار في ذلك إلى السيدة عائشة التي كان لها دور حيوي في تعليم أصحاب النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ويتم تقديم المثال التاريخي للسيدة خديجة، الزوجة الأولى للرسول صلى عليه وسلم، كسيدة أعمال ناجحة ومتقدمة ساهمت بشكل كبير في قضية الإسلام، مما يؤكد توافق عمل المرأة المسلمة خارج المنزل أو داخله.

وتتطرق الورقة أيضًا على التزام منظمة التعاون الإسلامي بالصكوك القانونية الدولية التي تعزز حقوق جميع النساء، بما في ذلك النساء المسلمات، في مجالات مثل التعليم والعمل. لقد عمل المجلس الاستشاري للمرأة لمنظمة التعاون الإسلامي ولجنة السياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين على توسيع نطاق حقوق المرأة، وتحديدا حقوقها في التعليم والعمل. علاوة على ذلك، تؤكد منظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وخطة العمل للنهوض بالمرأة على أهمية تمكين المرأة المسلمة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وتختتم الورقة بتحليل أن مبدأ تعزيز المساواة بين الجنسين داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يدعم حقوق المرأة المسلمة في التعليم والعمل فحسب، بل يضمن أيضًا مكانتها الصحيحة داخل مجتمعها وعلى المستوى الدولي. تدعو هذه الورقة إلى فهم شامل للأدوار المتعددة الأوجه وحقوق المرأة المسلمة في المجتمع، والمساهمة في نهاية المطاف في تمكينها وتنميتها.